



سوق العراق للأوراق المالية

العدد : ١٠٤٧ / سل. ق
التاريخ : ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢

إطلاق التداول على أسهم شركة مصرف المنصور للاستثمار

نديكم تحياتنا...

أشارت إلى كتاب شركة مصرف المنصور للاستثمار المرقم 8861 في 22/5/2024 ومرفقه محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة المنعقد في 21/5/2024 (غير المصدق).

سيتم إطلاق التداول على الاسهم المدرجة للشركة برأسمالها الحالي البالغ (300,000,000,000) سهم اعتباراً من جلسة الخميس الموافق 23/5/2024 استناداً الى اللائحة التنظيمية رقم (2) المعدلة لسنة 2022.

واستناداً الى اللائحة التنظيمية أعلاه واللائحة التنظيمية رقم (25) لسنة 2024 ولوجود قرار بزيادة رأس المال الشركة كما هو مبين في المحضر سيكون التغيير في سعر السهم ارتفاعاً وانخفاضاً كحد أعلى بنسبة (50%) من السعر التأشيري للسهم البالغ (1.270) دينار.

مع التقدير.

المرفقات: محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة (غير المصدق).

الخبير جيمي أفهم توما
ع/الخبير طه احمد عبد السلام
المدير التنفيذي
٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢



نسخة منه

- هيئة الأوراق المالية مع نسخة من المحضر أعلاه ... مع التقدير.
- السيد رئيس مجلس المحافظين مع نسخة من المحضر ... مع التقدير.
- شركة مصرف المنصور للاستثمار بالإشارة إلى كتابكم أعلاه ونشيركم إلى اللائحة التنظيمية رقم 25 لسنة 2024 "اجراءات إعادة الشركة المساهمة إلى التداول بعد اجتماع الهيئة العامة واستحقاق الزيادة والأرباح" المادة (3) منها / يرجى تزويدنا ببيان الاكتتاب على اسهم الزيادة ... مع التقدير.
- قسم الانظمة الالكترونية لإجراء اللازم ... مع التقدير.
- قسم العمليات ورقابة التداول لإجراء اللازم ... مع التقدير.
- مركز الإيداع للمتابعة ... مع التقدير.
- قسم العلاقات العامة للمتابعة ... مع التقدير.
- الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية وصفحة السوق على Facebook .

رؤى

محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي
لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة
المنعقد في نادي الطوية ببغداد
يوم الثلاثاء الموافق 2024/5/21

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة استناداً إلى أحكام المادتين 86 و 87 / ثانياً من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعجل وتنفيذاً لقرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/1/25 ، انعقد اجتماع الهيئة العامة لمصرف في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء المصادف 2024/5/21 في قاعة نادي الطوية ببغداد ، برئاسة عضو مجلس الإدارة الدكتور وليد عبد النور الذي رحب نيابةً عن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين في المصرف ، بالسيدات والساسة المساهمات والمساهمين وشكرهم على تلبية دعوه الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيف ممثل البنك المركزي العراقي السيدة صبيحة أحمد جاسم والسيد اياس مالك جبر ، وممثل هيئة الأوراق المالية السيد سامر عبد العباس والأنسة حوراء عمار كاظم ، ومندوبي مسجل الشركات كلّ من السيد عمار جمعة حسن والسيدة أشواق عبد الواحد كاظم وشكرهم على حضور الاجتماع.

رحب السيد رئيس الاجتماع بالحضور وشكرهم على تلبية دعوه السيد رئيس مجلس الإدارة ، وعملاً بالمادة (95) من قانون الشركات النافذ فقد اختار رئيس الاجتماع ، المساهم لوبي مناف عبد الكريم ، كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع ، والمساهم فراس محمد علي جابر مراقباً لحساب النصاب وجمع الأصوات ، ثم طلب من السيد المراقب حساب عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع فأعلم بأن العدد بلغ (189,075,125,548) سهماً اصلالة وإنابة ووكالة وهو يمثل 63% من اسهم رأس المال البالغ (300,000,000,000) سهماً (فقط ثلاثة مليارات سهم) ، وكان عدد الحضور (84) مساهمًا.

بناءً عليه أعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني وبده الاجتماع ودعا إلى انتخاب رئيس للهيئة العامة فتم ترشيح المساهم سعد مهند يحيى ليتولى رئاسة الهيئة العامة وقد تم إنتخابه بالإجماع فتسلم رئاسة الهيئة العامة وتقدم بالشكر للساسة المساهمين على تقدتهم به وتمكنى ان يوفق في ادارة الاجتماع بتعاونهم وبما يرضيه ، ونوه الى مضمون المادة (89) من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعجل فيما إذا كانت هناك رغبة لدى المساهمين بإضافة فقرة معينة الى جدول الاعمال من يملكون ما لا يقل عن 10% من رأس مال المصرف ، ولم تكن هناك اضافة لأية فقرة ، واعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من سبع فقرات كما في كتاب الدعوة وان السيد المدير المفوض د.وليد عبد النور والمدير المالي السيد معاز الاسدي وممثل مراقبي الحسابات سيتولون تقديم الإيضاحات اللازمة كلاً حسب اختصاصه ثم باشر بطرح فقرات جدول الاعمال للمناقشة على الوجه الآتي :

**١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في 31/12/2023 ،
والمصادقة عليه :**

عرض السيد رئيس الهيئة العامة هذه الفقرة على السادة المساهمين للمناقشة فأبدى المساهم (غازي موسى جبر الكناني) ملاحظاته فأشار الى أن الصفحة (20) توجز نشاط المصرف بشكل وافي ومحضن وهي تعكس مدى جودة ومتانة الأعمال والنتائج التي حققتها إدارة المصرف ، كما يتضح من خلالها التحسن الواضح والمستمر في المؤشرات المالية كالودائع المصرفية والانتظام النقدي وحقوق المالكين والبنود خارج الميزانية كالاعتمادات وخطابات الضمان وإرتفاع إجمالي الموجودات مما إنعكس بالنتيجة على الارباح السنوية المتحققة وإرتفاع سعر السهم في السوق بشكل كبير قياساً بالأعوام السابقة ، كذلك فقد لاحظنا بأن هناك تحسناً واضحاً ومستمراً في تخفيض حجم الديون المتعثرة الى نسب قياسية وبالتالي إنخفاض التخصيصات المقررة لها وهذا يؤكد دون أدنى شك على جودة المصرف وحرصه ونموه المتميز والمستمر، وبهذه المناسبة لا بد أن نشير الى التصنيف الذي حصل عليه المصرف من وكالة (Fitch Ratings) الدولية وهي واحدة من الشركات العالمية الأربع الكبرى المتخصصة في هذا المجال إذ حصل على التصنيف (B-) على المدى الطويل و (B) على المدى القصير، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو أعلى تصنيف ائتماني بين المصارف العراقية من وكالة (Fitch Ratings) الدولية، ومن جانب آخر فإن التقرير لم يشير الى النتائج المتحققة على مستوى الفروع بالتفصيل ، كما لاحظنا إزدياد عدد الدعاوى القانونية قياساً بالأعوام السابقة رغم إنها تمثل ديون تعود لسنوات سابقة جداً ، وأخيراً نأمل من المصرف أن يركز على توسيع شبكة مراسليه الخارجيين وتتوسيع عدد فروعه المحلية.

شكر السيد المدير المفوض المساهم السيد غازي الكناني على هذه المقدمة وتقيمه لأداء المصرف، وأيد الملاحظات الخاصة بضرورة توسيع شبكة المراسلين والفروع المحلية ، كما بين بأن المصرف قدم العام الماضي استراتيجيته للسنوات 2023 - 2025 وقد ركز فيها على عرض ملخص باعمال المصرف لعام 2023 ضمن خطته الموضوعة والمعروضة على حضراتكم سابقاً.

وصرح بأنه خلال عام 2023 تم العمل على خطين متوازيين ، يتعلق أحدهما بتطوير أعمال المخاطر والرقابة الداخلية إذ تم توسيع وتعزيز دور دائرة المخاطر والرقابة الداخلية ورفدهما بكوادر إضافية متخصصة ومتمرة، كما تم توسيع دور القسم القانوني وخصوصاً بالضغط على المتعثرين عن التسديد فازدادت الدعاوى القانونية ، وأيضاً تم تطوير كفاءة الكوادر العاملة في دائرة الإمتثال وقسم الإبلاغ ومكافحة غسيل الأموال وتوسيع أعمالهم للأهمية العالمية ودورهم الفاعل خصوصاً مع توسيع وتطور أعمال المصرف وقد لاحظنا إزدياد حجم النشاط بشكل ملحوظ خلال عام 2023 ورغم ذلك فإن دور الإمتثال والإبلاغ واضح من خلال محدودية حالات ارجاع الحالات الخارجية مما يدل على التدقيق العالي من قبل المصرف ، كما نعمل حالياً على تطوير البنى التحتية للمصرف للأهمية العالمية في تطوير وتوسيع أعمال وأنشطة المصرف المستقبلية ، أما على الخط الآخر وهو قطاع الأعمال فقد بدأ واضحاً إزدياد عدد الزبائن المودعين في المصرف وأنخفضت التركزات في الودائع ، وتم التوسع في عمليات الانتظام النقدي وتوطين الرواتب وإزداد حجم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإنخفضت نسب التعثر في الانتظام بشكل كبير ورغم ذلك فقد تمأخذ تخصيصات إضافية بهدف الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية

على الرغم من وجود ضمانات عقارية موثقة للقروض ، كما أشار الى التصنيف العالى الذى حصل عليه المصرف من وكالة (Fitch Ratings) والذى سيساهم ذلك في زيادة حجم انشطة المصرف فأصبح قادرأ على الدخول بقوة أكبر الى الأسواق الاقليمية والدولية وتوسيع شبكة المراسلين الخارجيين والأهم من ذلك فتح قنوات تواصل وتعامل مع شركات النفط المحلية، كما أشار الى خطة المصرف لفتح فروع جديدة في العراق مع توسيع شبكة المراسلين الخارجيين .

بعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام 2023 طلب السيد رئيس الهيئة التصويت عليه فحصلت المصادقة عليه بالإجماع .

2- مناقشة تقرير مراقبى الحسابات للسنة المالية المنتهية فى 31/12/2023 والمصادقة عليه :

تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة ولم تكن هناك أية ملاحظات فطلب السيد رئيس الهيئة العامة التصويت عليه فحصلت المصادقة عليه بالإجماع .

3- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى 31/12/2023 والمصادقة عليها:

تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة وقد أبدى أحد المساهمين إستفساراً بشأن إقامة دعاوى قانونية على المتعترفين ، فأكيد السيد المدير المفوض إقامة الدعاوى القانونية على جميع المتعترفين بعد أن تم استئناف جميع الطرق الودية معهم وقد أصبح وضع المحفظة الائتمانية حالياً جيد، كما إستفسر المساهم (عماد جميل الجبوري) عن إمكانية شراء العقارات المشغولة من قبل المصرف بدلاً من استئجارها فأجاب السيد المدير المفوض بأن المصرف ماضٍ في هذه الخطوة، وأن جميع الفروع الجديدة هي مملوكة من قبل المصرف، أما بالنسبة للعقارات المستأجرة والمشغولة من قبل الفروع السابقة فقد عرض المصرف على المؤجرين بيعها للمصرف ولكن لم يكن لديهم الرغبة في البيع.

بعد الانتهاء من مناقشة هذه الفقرة طلب السيد رئيس الهيئة العامة التصويت عليها فحصلت المصادقة عليها بالإجماع .

4- اقرار مقسوم الارباح وإتخاذ القرار المناسب بشأنه :

بين السيد المدير المفوض د. وليد عبد النور بأن مجلس الإدارة ناقش مسألة مقسوم الأرباح وهو يقترح إضافة الأرباح المتحققة في عام 2023 البالغة (37,665,146,707) دينار الى الفائض المتراكם ليصبح رصيد هذا الحساب (41,399,746,708) دينار ، ثم عرض رئيس الهيئة هذه الفقرة على المساهمين للتصويت فحصلت المصادقة بالإجماع على إضافة الأرباح المتحققة في عام 2023 الى الفائض المتراكם وكما جاء في المقترح.

5- مناقشة زيادة رأس المال الشركة من (300,000,000) دينار (فقط ثلاثة ملليار دينار لغير) الى (350,000,000) دينار (فقط ثلاثة وخمسون مليار دينار لغير) إستناداً لأحكام المادة (55 / أولًا وثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة (رابعاً) من عقد التأسيس وإتخاذ القرار المناسب بشأنها :

عرض السيد المدير المفوض ما جاء في كتاب البنك المركزي العراقي العدد 9/439 في 2023/8/2 والذى ألزم المصارف العراقية بزيادة رؤوس أموالها بثلاث مراحل لتصبح (400) أربعمائة مليار دينار لغاية 2024/12/31 ، على أن لا تقل كل دفعه عن (50) مليار دينار ، وبشأن هذه الفقرة (الفقرة الثانية) فقد عرض ما جاء في توصية مجلس إدارة المصرف بإجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/4/30 بخصوص كيفية زيادة رأس المال والمتضمنة :

أ- زيادة رأسمل المصرف وفقاً للمادة (55/أولاً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (15,000,000,000) دينار (فقط خمسة عشر مليار دينار) من خلال طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام بمقدار (15,000,000,000) سهماً (خمسة عشر مليار سهماً) تسدد أقيامها نقداً بقيمةأسمية قدرها دينار واحد لكل سهم.

ب- زيادة رأسمل المصرف وفقاً للمادة (55/ثانياً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (35,000,000,000) ديناراً (خمسة وثلاثون مليار دينار) من خلال تحويل هذا المبلغ من حساب الفائض المتراكם للسنوات السابقة وإضافته إلى رأسمل المصرف المدفوع ، وإصدار أسهم جديدة للمساهمين بمقدار (35,000,000,000) سهماً (خمسة وثلاثون مليار سهماً) توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال.

بعد الإنتهاء من عرض الفقرة المذكورة تم فتح باب المناقشة فطلب أحد المساهمين استخدام الفائض النقدي البالغ (41) مليار دينار بالكامل ، فأجاب السيد المدير المفوض بأنه يفضل الإبقاء على نسبة مقبولة من الفائض النقدي لتعزيز الوضع المالي للمصرف خصوصاً وأن هناك زيادة أخرى ستكون خلال عام 2024، ويقترح استخدام مبلغ (36) مليار دينار أي بنسبة 12% من رأسماله الحالي لإضافته إلى رأس المال وفقاً للمادة (55/ ثانياً) بدلاً عن مبلغ (35) مليار دينار مع الإبقاء على مبلغ الإكتتاب النقدي وفقاً للمادة (55/أولاً) بنفس المبلغ أي بنسبة 5% من رأس المال كما جاء بتوصية مجلس الإدارة.

بعد الإنتهاء من المناقشة بين السيد رئيس الهيئة العامة ما جاء في المادة (3) من اللائحة التنظيمية رقم (25) لسنة 2024 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية إذ سيتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأس المال والتي تبدأ بتقديم بيان الإكتتاب الى دائرة تسجيل الشركات اعتباراً من 2024/6/2 ، ثم عرض هذه الفقرة على السادة المساهمين للتصويت فحصل التصويت بالإجماع على زيادة رأسمل الشركة من (300,000,000,000) دينار (فقط ثلاثة مليارات دينار لا غير) إلى (351,000,000,000) دينار (فقط ثلاثة وواحد وخمسون مليار دينار لا غير) إستناداً لأحكام المادة (55 / أولاً وثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة رابعاً من عقد تأسيس المصرف، والبدء بإجراءات زيادة رأس المال اعتباراً من 2024/6/2 وحسب التفصيل الآتي :

أ- زيادة رأسمل المصرف وفقاً للمادة (55/أولاً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (15,000,000,000) دينار (فقط خمسة عشر مليار دينار) من خلال طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام بمقدار (15,000,000,000) سهماً (خمسة عشر مليار سهماً) تسدد أقيامها نقداً بقيمةأسمية قدرها دينار واحد لكل سهم.

بـ- زيادة رأس المال المصرفي وفقاً للمادة (55/ثانياً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (36,000,000,000) ديناراً (ستة وثلاثون مليار دينار) من خلال تحويل هذا المبلغ من حساب الفائض المتراكم للسنوات السابقة وإضافته إلى رأس المال المصرفي المدفوع ، وإصدار أسهم جديدة للمساهمين بمقدار (36,000,000,000) سهماً (ستة وثلاثون مليار سهماً) توزع على المساهمين بنسبية متساوية كلٍّ منهم في رأس المال.

وتعديل المادة رابعاً 1 من عقد تأسيس المصرف لتقرأ كما يلي :
 (المادة رابعاً 1 : رأس المال الشركة (351,000,000,000) ثلاثة وواحد وخمسون مليار دينار مقسم إلى (351,000,000,000) ثلاثة وواحد وخمسون مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد).

6- تعين مراقبى الحسابات لعام 2024 وتحديد أجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة :

بين رئيس الهيئة العامة ان السادة مراقبى الحسابات لعام 2023 وهما كلٌّ من (الدكتور أياد رشيد القرishi والدكتور حبيب كاظم جويد) وأن التعليمات تسمح بإعادة تعينهما لتدقيق حسابات المصرف لعام 2024 وتحديد أجورهما وفقاً لتعليمات مجلس المهنة وطلب التصويت على هذه الفقرة ، فحصلت المصادقة على ذلك بالاجماع .

7- إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم :

أوضح رئيس الهيئة العامة بأن هذه الفقرة تتضمن جزئين اولهما إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهو يعرض هذا الجزء للتصويت فحصلت المصادقة عليه بالاجماع مع تسجيل الشكر لهم .

أما الجزء الثاني فيتعلق بتحديد مكافأة مجلس الإدارة على الجهد المبذولة من قبله ، وقد بين ان الهيئة العامة للمصرف وافقت في السنوات السابقة على صرف مكافأة مالية لكل عضو من أعضاء المجلس ، وطلب السيد رئيس الهيئة التصويت على منح مكافأة بمبلغ خمسة عشر مليون دينار لرئيس المجلس ومبلغ عشرة ملايين دينار لكل عضو من الأعضاء ، فحصلت الموافقة على التوصية بالإجماع .

بعد أن تم إستكمال مناقشة جدول أعمال الهيئة العامة والتصويت عليه وإتخاذ القرار المناسب بشأنه أعلن رئيس الهيئة العامة ختام الاجتماع في الساعة الحادية عشر وثلاثون دقيقة، متمنياً للمصرف استمرار التقدم والإزدهار ومكرراً شكره للحضور والمساهمة على أمل اللقاء في السنة القادمة .

سعد مهند يحيى
رئيس الهيئة العامة

فراس محمد علي جابر
مراقب

لؤي مناف عبد الكريم
كاتب

عمار جمعة حسن
مندوب عن مسجل الشركات

أشواق عبد الواحد كاظم
مندوب عن مسجل الشركات